ترينـدز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY
TRENDS
نشرة اتجاهات الرأي العام العالمي
TRENDS
Global Barometer

مستقبل اللامساواة الاقتصادية

ودور الحكـــومات فـــي الحَـــدّ منـــــها

العدد (١١)

نشرة اتجاهات الرأي العام العالمي

في عصر يتسم بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية المتسارعة، أصبحت الحاجة إلى فهم عميق للرأي العام العالمي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. ولتلبية هذه الحاجة، تفخر إدارة الباروميتر العالمي في مركز ترينذز للبحوث والاستشارات بأن تقدم النشرة الرقمية للباروميتر العالمي. وهي عبارة عن منشور موضوعي، يعتمد على البيانات، ويهدف إلى تحليل وفهم الديناميكيات التي تُشكّل المجتمعات حول العالم.

تَصْدُر النشرة الرقمية كل ثلاثة إلى أربعة أشهر، وتعمل كمنصة لاستكشاف أكثر القضايا المُلِحَّة في عصرنا. ومن خلال الاستفادة من البيانات الأولية الثانوية، المأخوذة من دراسات واستطلاعات دولية موثوقة، مثل المسح العالمي للقيم، والمسح الاجتماعي الأوروبي، ومركز بيو للأبحاث، وغالوب، والباروميتر العربي، تعمل هذه النشرة على تحويل مجموعات البيانات المُعَقَّدة إلى رؤى قابلة للتنفيذ. ويركز هذا المنشور على الموضوعات السياسية والاجتماعية والثقافية؛ ما يجعله ذا صلة بالباحثين وصانعي السياسات والمراقبين العالميين.

تتناول كل نسخة من النشرة الرقمية موضوعًا مُحَدَّدًا بعناية؛ ما يوفر للقراء تحليلًا عميقًا ومُرَكَّزًا للاتجاهات الحرجة. وتعكس هذه الموضوعات تعقيدات القضايا المعاصرة، بما في ذلك الثقة بالحوكمة، والتأثير الثقافي للتكنولوجيا، وأولويات الشباب، والاستجابات العالمية لتغير المناخ. ومن خلال ربط البيانات المحلية بالسرديات العالمية، تَسُدُّ المراجعةُ الرقمية الفجوةَ بين الرؤى الإقليمية والاتجاهات العالمية.

تتميز النشرة الرقمية بمنهجيتها الصارمة وعمقها التحليلي، إذ يعتمد هذا المنشور على بيانات ثانوية موثوقٍ بها وموثقة جيدًا؛ ما يضمن للقارئ أن الرؤى المطروحة أمامهم تستند إلى أدلة تجريبية، لاسيّما أن المنشور يستخدم أدوات تحليلية متقدمة لتجميع الأنماط والكشف عن العوامل الأساسية التي تشكل الرأي العام؛ ما يتيح للقراء فهم ما وراء البيانات. ولا يقتصر هذا الفهم على إجابة سؤال "ما هو؟"، بل يمتد أيضًا إلى إجابة سؤال "لماذا؟".

وإلى جانب تحليل البيانات، تهدف النشرة الرقمية إلى تعزيز الحوار، وإلهام اتخاذ القرارات المستنيرة، إذ تعمل على تحويل البيانات الخام إلى سرديات موضوعية يسهل فهمها، وتتناسب مع جمهور متنوع، بدءًا من صانعي السياسات والأكاديميين، إلى المواطنين العالميين المهتمين. ومن خلال تقديم البيانات بطريقة واضحة وجذابة، فإن المراجعة تُسَهّل الفهم الأعمق، وتشجع القراء على التفاعل النقدي مع الرؤى المطروحة.

كما تعكس النشرة الرقمية رسالة مركز "ترينداز" الأوسع، وهي العمل كجسر بين البيانات والعمل. ففي عالم مترابط، لا يعكس الرأي العام الاتجاهات المجتمعية فحسب، بل يُعَدُّ أداة لصياغة السياسات ومعالجة التحديات وتعزيز التعاون العالمي. ومن خلال تركيزها الموضوعي، والتزامها بالتحليل القائم على الأدلة، تسلط النشرة الرقمية الضوء على دور الرأي العام في توجيه الحَوكمة ودفع التحوُّل المجتمعي.

مع استمرار هذا المشروع -المستمر في النمو- يبقى ملتزمًا بتقديم رؤى دقيقة وذات مغزى حول القيم والمواقف المتغيرة للمجتمعات حول العالم. ومن خلال دعوة القراء لاستكشاف نتائجها، تهدف النشرة الرقمية للرأي العام إلى إلهام التفكير النقدي، ودعم الحلول المستندة إلى الأدلة، والإسهام في خلق مجتمع عالمي أكثر وعيًا وتفاعلًا.

سواء كنت صانع سياسات، أو باحثًا، أو فردًا ذا اهتمام عالمي، فإن النشرة الرقمية توفر مصدرًا لا غنى عنه لفهم تعقيدات الرأي العام في عالمنا الديناميكي اليوم. انضم إلينا ونحن نكتشف الأصوات التي تشكّل المستقبل، ونقدم الأدوات اللازمة لفهم التحديات والفرص في عصرنا.

مقدمة

على مرّ التاريخ، ظلّت اللامساواة واحدة من أكثر التحديات المستمرة التي تواجهها المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. فهي تتغلغل في جميع جوانب الحياة، مؤثرةً في الوصول إلى الموارد والفرص والنتائج عبر المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. ويمكن أن تتجلى اللامساواة في أشكال متعددة، مثل فجوات الدخل، وتفاوتات الثروة، والمشكلات الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين. ورغم الجهود المبذولة خلال العقود الماضية لتقليص الفقر وتحسين مستويات المعيشة عالميًّا، فإن اللامساواة ما تزال متجذّرة بعمق، بل إنها في كثير من الحالات تتفاقم بشكل ملحوظ. وغالبًا ما تنشأ هذه الفجوات بسبب التوزيع غير العادل للموارد، والتمييز، وضعف فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل، بالإضافة إلى الأنظمة الاجتماعية التي تعيد إنتاج هذه الفوارق وتُعمّقها. إن استمرار اللامساواة يُلحق ضررًا بالأفراد والمجتمع، ويزيد المشكلات الاجتماعية، ويقلل الإنتاجية الاقتصادية، ويُعيق التقدّم العام. وفي المنطقة العربية، تتضح هذه الاتجاهات بجلاء؛ إذ إن البطالة بين الشباب ما تزال هي الأعلى عالميًّا، بينما تأتي العديد من الدول في مراتب متدنية جدًّا في مؤشرات الفساد الدولية.

ولفهم تعقيدات اللامساواة -كقضية اجتماعية تمس جوانب الحياة كافة- يركّز هذا البحث تحديدًا على اللامساواة الاقتصادية، التي باتت تمثل أحد أبرز هواجس عصرنا، في ظل اتساع فجوات الثروة والدخل داخل البلدان، وفيما بينها. ويُنظر إلى اللامساواة في الدخل على أنها أكثر أشكال اللامساواة شيوعًا اليوم، إذ تُعبّر عن الفوارق في الأجور بين الأفراد أو الأسر خلال فترة زمنية محددة، والتي تنشأ نتيجة عوامل مثل التعليم، وطبيعة الوظيفة، والموقع الجغرافي، وكل ما يؤدي إلى فجوات دخل كبيرة. وفي حين يشير الدخل إلى الأموال المتراكمة مع مرور الوقت، فإن الثروة تشمل جميع الأصول التي يملكها الفرد أو الأسرة في لحظة معينة، مثل العقارات، والاستثمارات، والمدخرات. ومن هنا، يمكن القول إن نسبة صغيرة من سكان العالم تتحكم في حصة غير متناسبة من الثروة العالمية، بينما يكافح ملايين الأفراد لتأمين احتياجاتهم الأساسية من غذاء ومسكن وتعليم. وهذه الفجوات ليست مجرد نتيجة لجهود أو جدارة فردية، بل هي انعكاس لعوامل هيكلية عميقة، مثل الظلم التاريخي، والممارسات التمييزية، وعدم تكافؤ الفرص.

إن مثل هذه الفجوات يمكن أن تُبقي الفئات المهمشة عالقةً في دوائر الفقر، محدودة القدرة على تحسين أوضاعها، وهو ما يرتبط مباشرة باللامساواة الاجتماعية. فإلى جانب اللامساواة الاقتصادية، تظهر الفوارق الاجتماعية في أشكال متعددة، قائمة على النوع الاجتماعي، أو العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو غيرها من الخصائص. فعلى سبيل المثال، تواجه النساء والفئات المهمشة حواجز منهجية في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، ما يُقيّد قدراتهم ويعيد إنتاج دوائر التهميش. وتزداد هذه التفاوتات حِدّة بفعل تداخل أشكال متعدّدة من التمييز، ما يخلق طبقات من الإقصاء يصعب معالجتها بحلول أحادية البُعْد.

معالجة اللامساواة ليست مجرد واجب أخلاقي، بل هي أيضًا ضرورة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي. فارتفاع مستويات اللامساواة يرتبط ارتباطًا وثيقًا ببطء النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات الثقة الاجتماعية، وتزايد الاضطرابات السياسية. ومن ثمّ، فإن التصدي للامساواة يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين البحث العلمي الصارم، وصياغة السياسات القائمة على الأدلة، والحملات المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية. ويهدف هذا البحث إلى الإسهام في هذا المجال المتنامي من المعرفة من خلال التركيز على تقاطع محدّد، ألا وهو التداخل بين اللامساواة الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين، والتفاوتات الإقليمية، ودور التدخلات والسياسات العامة.

كما يأخذ البحث في الاعتبار كيف أن ضعف المؤسسات واستفحال الفساد يعيقان جهود الإصلاح، ولماذا يُعَدُّ الحكم الفعّال عنصرًا محوريًّا في معالجة اللامساواة. ومن خلال اعتماد مقاربة متعددة التخصصات، يستند البحث إلى علم الاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والصحة العامة، من أجل تقديم فهم شامل للأسباب الجذرية والتأثيرات الأوسع للامساواة.

فهم اللامساواة الاقتصادية

تُعَرَّف اللامساواة الاقتصادية بأنها التوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة داخل المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى فجوات ملموسة في مستويات المعيشة والفرص والموارد بين الأفراد أو المجتمعات. ويتجلّى هذا المفهوم في شكلين أساسيين:

1. اللامساواة في الدخل: وتُقاس بتوزيع الدخول بين الأفراد.
2. اللامساواة في الثروة: وتُقاس بتوزيع الأصول المملوكة من قِبَل مختلف الفئات الديمغرافية.

ووفقًا لتقرير نشره مركز بيو للأبحاث في يناير 2025، فإن متوسط 54% من الأفراد في 36 دولة يعتبرون أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تمثل مصدر قلق بالغ في بلدانهم، ما يشير إلى أن اللامساواة الاقتصادية يُنظر إليها باعتبارها قضية عالمية.[1]

Figure 1: World Inequality Database (2023)

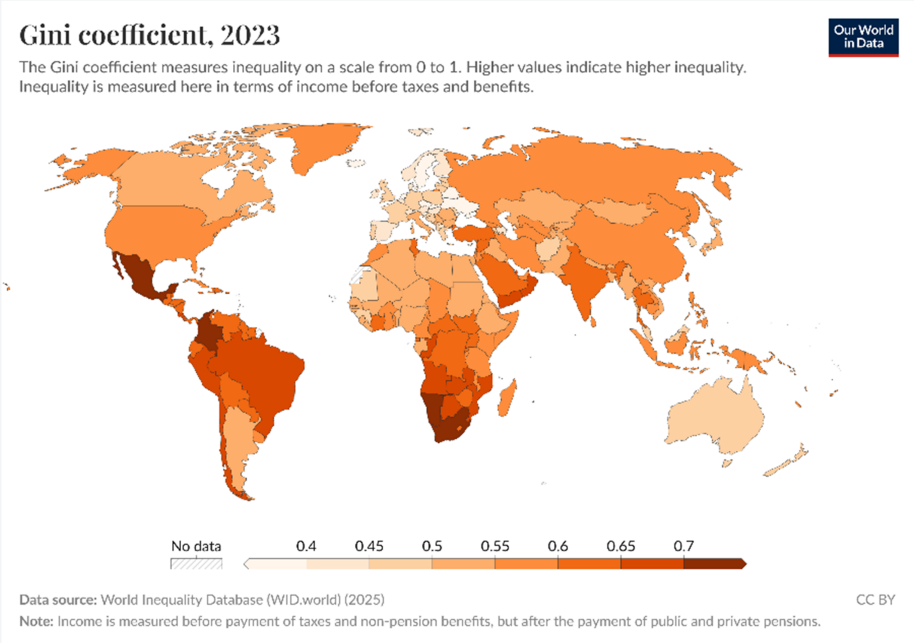

Source: https://ourworldindata.org/economic-inequality

1 Pew Research Center. 2025. "Economic Inequality." January 9, 2025. https://www.pewresearch.org/topic/economy-work/income-wealth-poverty/economic-inequality/.

يُعَدُّ هذا الموضوع مصدر قلق واسع لدى الرأي العام. إذ يرى أكثر من ثمانية من كل عشرة بالغين في الدول المشمولة بالاستطلاع أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تمثل مشكلة كبيرة جدًّا أو متوسطة في بلدانهم.

لكن القلق لا يقتصر على عدم المساواة الاقتصادية فقط، بل يشمل أشكالًا أخرى من التفاوت. فحوالي ثلثي المشاركين يرون أن التمييز على أساس العِرق أو الأصل الإثني يُعَدُّ مشكلة كبيرة جدًّا أو متوسطة حيث يعيشون، في حين يُعبّر نحو ستة من كل عشرة عن الرأي نفسه فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين. كما يرى أكثر من نصف المستطلَعين أن التمييز على أساس الدين يمثل مشكلة كبيرة.

وغالبًا ما ترتبط هذه المخاوف بالخصائص الديمغرافية والخلفيات والتجارب الشخصية للمشاركين. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان يكون ذوو الدخل المنخفض أكثر قلقًا حيال عدم المساواة الاقتصادية، بينما يُبدي أفراد الأقليات العرقية والإثنية قلقًا أكبر تجاه التمييز القائم على أساس العرق أو الأصل، في حين تُعبّر النساء عن مخاوف أكبر بشأن عدم المساواة بين الجنسين. أمّا الأشخاص الذين يولون أهمية خاصة للدين، فيميلون بدرجة أكبر إلى اعتبار التمييز الديني مشكلة بالغة الخطورة.[2]

2 Pew Research Centre - Economic Inequality Seen as Major Challenge Around the World - January 2025- https://www.pewresearch.org/global/2025/01/09/economic-inequality-seen-as-major-challenge-around-the-world/

قياس حجم التفاوت الاقتصادي

يستخدم الاقتصاديون بشكل متكرر معامل جيني كأداة كمية لتقييم حجم التفاوت الاقتصادي، حيث يعكس هذا المؤشر توزيع الدخل أو الثروة داخل سكان أي بلد. ووفقًا لـ قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (WID)، يتم قياس اللامساواة استنادًا إلى الدخل قبل الضرائب والمنافع الاجتماعية، ويُقدَّر معامل جيني لقياس هذا التفاوت على مقياس يتراوح بين (0 و1).[3]

- تشير القيمة (0) إلى مساواة تامة، حيث يمتلك جميع الأفراد مستوى متماثلًا من الدخل.
- بينما تعكس القيمة (1) أقصى درجات اللامساواة، حيث يستحوذ فرد واحد على كل الموارد فيما يُحرم الآخرون منها.

ومن خلال تقييم هذه المؤشرات، يتمكّن صانعو السياسات والباحثون من فهم مستوى اللامساواة في الثروة، وتتبع تطورها عبر الزمن.

وفي مؤشر جيني لقاعدة بيانات اللامساواة العالمية (WID) لعام 2023، والمتعلق بالدخل القومي، سجّلت دول مثل السويد (0.39)، وهولندا (0.39)، وآيسلندا (0.35)، وهي مستويات منخفضة نسبيًّا من اللامساواة في الدخل مقارنة بغيرها من الدول. في المقابل، أظهرت دول مثل جنوب أفريقيا (0.74)، وناميبيا (0.73)، وكولومبيا (0.72) بعضًا من أعلى مستويات التفاوت في الدخل عالميًّا، ما يعكس انقسامات هيكلية عميقة في توزيع الثروة.[4]

3 "World - WID - World Inequality Database." World Inequality Database (WID). https://wid.world/
4 Ibid

وبالمثل، تستخدم منصة الفقر واللامساواة التابعة للبنك الدولي (PIP) معامل جيني كمؤشر لقياس اللامساواة. غير أن المنهجية التي يعتمدها البنك الدولي تختلف تبعًا للدولة والسنة، إذ إن البيانات قد تُقاس على أساس الدخول بعد الضرائب والتحويلات الاجتماعية، أو على أساس مستويات الاستهلاك للفرد، وذلك بدلًا من الاقتصار على الدخل قبل الضرائب.[5]

ووفقًا لبيانات منصة الفقر واللامساواة التابعة للبنك الدولي (PIP) لعام 2023، سجّلت السويد (0.32)، وهولندا (0.26)، وآيسلندا (0.27) نتائج مشابهة، تعكس مستويات منخفضة من اللامساواة في الدخل. وفي المقابل، أظهرت كولومبيا (0.54)، والبرازيل (0.52)، وزامبيا (0.51) مستويات مرتفعة من اللامساواة في الدخل.[6]

وعلى الرغم من أن هذه القواعد البيانية تُسهّل التمييز بين مستويات اللامساواة داخل الدول وفيما بينها، وتتيح إمكانية التحليل الزمني، إلّا أن تفاوت جودة البيانات عبر البلدان يمكن أن يؤثر بشكل كبير في حجم الفجوات المرصودة .[7]

5 “World Bank Poverty and Inequality Platform.” World Bank. https://pip.worldbank.org/home.
6 Ibid
7 “World Bank Poverty and Inequality Platform.” World Bank, “World - WID - World Inequality Database.” WID.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن معامل جيني يُعدّ الأداة الأكثر شيوعًا لقياس اللامساواة في الدخل، إلّا أن هناك طرقًا أخرى تُستخدم لإبراز أبعاد مختلفة لهذه الظاهرة، منها:

- فحص حصص الدخول العليا (Top income shares) لقياس نسبة الدخل التي تستحوذ عليها الفئات الأكثر ثراءً.
- استخدام المقاييس النسبية مثل نسب المئينات (Percentile ratios) لإعطاء صورة أوضح عن توزيع الدخل بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.
- توظيف المقاييس المطلقة التي تشمل الفجوة الفعلية بين الأغنياء والفقراء، أو مؤشر فجوة الفقر (Poverty gap ratio)، والذي يبرز الاختلافات الجوهرية في مستويات الدخل داخل المجتمع.
- قياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita)، والذي يعكس المساهمة السنوية للفرد العادي في الاقتصاد.

ما هي أسباب ونتائج اللامساواة الاقتصادية؟

تنحدر جذور اللامساواة الاقتصادية من مزيج من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل جوهري في توزيع الثروة والدخل داخل المجتمعات. ومع استمرار النمو السكاني العالمي، يُطرح السؤال حول ما يمكن للحكومات أن تفعله لتقليص هذه الفجوات الاقتصادية.

تُعَدُّ فعالية المؤسسات السياسية وجودة الحوكمة من أبرز المحركات السياسية للامساواة الاقتصادية، حيث يزدهر الفساد عادةً في المجتمعات ذات المؤسسات الضعيفة، ما يؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد العامة. ومن ثم، يمكن القول إن الوصول إلى الفرص الاقتصادية يتأثر بشكل مباشر بالمناخ السياسي ومستوى الحوكمة؛ إذ غالبًا ما تحصل الفئات المهمشة على قدر أقل من الفوائد الناتجة عن القرارات السياسية. كما أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض يكونون أكثر عرضة للوقوع في هذه الحلقة عندما يُستبعدون من العملية السياسية، ما يؤدي إلى غياب مستمر لاحترام احتياجاتهم ومصالحهم.

إضافة إلى ذلك، فإن السياسات العامة -مثل السياسات الضريبية والبرامج الاجتماعية- لها تأثير كبير في توزيع الموارد. فالسياسات الضريبية التي تحفّز على تراكم الثروة لدى الأثرياء قد تُسهم في إدامة اللامساواة الاقتصادية، ويحدث ذلك من خلال تمكين الأفراد ذوي الأصول المالية الضخمة من تعزيز وضعهم الاقتصادي بشكل أكبر.

ومن جانب آخر، تلعب الخصائص الاجتماعية دورًا أساسيًّا في استمرار اللامساواة، إذ إن التمييز على أساس الجنس، أو العرق أو الدين أو الإثنية يمكن أن يَحُدَّ بشكل كبير من قدرة الأفراد على متابعة فرص التعليم والعمل. وتشكل هذه الحواجز المؤسسية عقبة أمام التقدم الاقتصادي للفئات المحرومة، بما في ذلك استمرار فجوات الأجور بين النساء والأقليات العرقية مقارنة بالفئات الأكثر ثراءً.

كما أن الأعراف والتصورات الثقافية تقيّد طموحات الفئات المهمشة وتعزز الصور النمطية، وهو ما يفاقم من حِدّة اللامساواة. ويمكن لهذه الأعراف أن تُبقي الأفراد عالقين في دائرة الفقر، عبر منعهم من متابعة التعليم العالي أو الفرص المهنية. وتُسهم المواقف الثقافية المرتبطة بالنجاح والمال في تفاقم اللامساواة الاقتصادية، إذ إن القيم المجتمعية قد تؤثر في دوافع الأفراد واستعدادهم للانخراط في الأنشطة التعليمية أو الريادية. فالمجتمعات التي تعطي الأولوية لرفاهية الجماعة على حساب الإنجاز الفردي، على سبيل المثال، قد تُثبّط الطموحَ الشخصي والنمو الاقتصادي، ما يقلل فرص الحراك الاجتماعي.

علاوة على ذلك، فإن نقص التمثيل المتنوع في وسائل الإعلام والأدوار القيادية، يعزز بدوره الأحكام المسبقة، ويزيد من تفاقم اللامساواة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للامساواة

رغم أن اللامساواة تُعَدُّ قضية منتشرة على نطاق عالمي، إلّا أنه من الضروري فهم الانعكاسات التي تتركها اللامساواة الاقتصادية على مسار التقدّم المجتمعي والاستقرار. فاستمرار نمو اللامساواة يُقال إنه يعيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الحد من إمكانات النمو لدى الأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض، نتيجة تركيز الثروة في أيدي قلة محدودة، ما يؤدي إلى فقدان الأغلبية القدرة على الوصول إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك التعليم الجيد، والرعاية الصحية، وفرص العمل.[8]

إن هذه اللامساواة تُكرّس حلقة مفرغة، إذ إن الأفراد الذين في أسفل هرم توزيع الدخل يجدون صعوبة في الإفلات من الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى قوة عاملة أقل إنتاجية ونمو اقتصادي أبطأ. وفي المقابل، يمكن أن ينشأ اضطراب اجتماعي وعدم استقرار داخلي داخل المجتمع، ما ينعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي ويؤدي إلى تراجعه أو ركوده. وعندما تتركز الثروة في أيدي قلة محدودة، تُخنق روح ريادة الأعمال والابتكار، إذ تفتقر الفئات المحرومة إلى الموارد اللازمة لإطلاق المشاريع أو الوصول إلى الشبكات التي تعزز فرص النمو.

ولا تقل الآثار الاجتماعية أهمية عن الاقتصادية، إذ تؤدي اللامساواة إلى تفاقم التمايز الطبقي الاجتماعي، ما يوسع الفجوات بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية. وينتج عن ذلك تقييد فرص الحراك الاجتماعي، الأمر الذي يترك الأُسر مُحَاصَرَةً داخل دوائر فقر يصعب كسرها أو الخروج منها.[9]

8 Thorbecke, Erik, and Chutatong Charumilind. 2002. "Economic Inequality and Its Socioeconomic Impact". World Development 30 (9): 1477-95. https://doi.org/10.1016/s0305-750x(02)00052-9.
9 Ibid

كما يمكن أن تؤجّج اللامساواة مشاعر الاغتراب والاضطراب الاجتماعي؛ فعندما يرى الناس أن النظام منحاز لصالح الأثرياء، قد تشعر الفئات ذات الدخل المنخفض بالحرمان والسخط. ويمكن أن تتجلى هذه المشاعر في صورة لامبالاة سياسية، أو في شكل تعبئة متزايدة ومطالب بالتغيير.

وإلى جانب ذلك، تمتد آثار اللامساواة إلى النتائج الصحية والرفاه العام للأفراد؛ إذ إن عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الصحية يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالفوارق المالية. فالأفراد ذوو الدخل المنخفض أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المزمنة والمشكلات النفسية، نتيجة محدودية فرصهم في الحصول على الرعاية الطبية الملائمة، والغذاء الصحي، والظروف المعيشية الآمنة.

10 Peterson, E. Wesley F. 2017. "Is Economic Inequality Really a Problem? A Review of the Arguments." Social Sciences 6 (4): 147. https://doi.org/10.3390/socsci6040147.

التغير التكنولوجي

تُعَدُّ التكنولوجيا والابتكار من أقوى العوامل المؤثرة في مستقبل اللامساواة. فمن جهة، يُسهم التقدم التكنولوجي في رفع مستويات الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة.[11] ويتضح ذلك بجلاء مع اعتماد الذكاء الاصطناعي، الذي أدى إلى أتمتة المهام المتكررة، وزيادة الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية. غير أن هذه التطورات كثيرًا ما تُوسّع الفجوات الاجتماعية، خصوصًا مع إحلال الوظائف منخفضة المهارات بشكل متزايد، الأمر الذي يرفع الطلب على العمالة المتخصصة القادرة على العمل في بيئات متقدمة. وينتج عن ذلك اتساع الفجوة بين العمالة عالية المهارات ومنخفضة المهارات. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى سياسات فعّالة لمعالجة هذه الاختلالات، ولاسيّما عبر الاستثمار في أنظمة التعليم والتدريب التي توسّع فرص الوصول إلى الوظائف عالية المهارة.

التغير المناخي

يترك التغير المناخي أثرًا عميقًا على اللامساواة الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تفاقم الفجوات داخل الدول وفيما بينها. فهو يؤثر بشكل غير متكافئ على الفئات ذات الدخل المنخفض، ما يزيد من هشاشتها ومعاناتها، إذ غالبًا ما تفتقر هذه المجتمعات إلى الوسائل اللازمة للتكيّف، ما يجعلها أكثر عرضة لموجات الطقس القاسية، وارتفاع مستويات البحار، واضطرابات الإنتاج الزراعي.[12]

11 Xiao, Anran, Zeshui Xu, Tong Wu, Yong Qin, and Marinko Skare. 2024. "Technological Progress and Economic Dynamics: Unveiling the Long Memory of Total Factor Productivity." Economic Analysis and Policy 84 (December): 326–43. https://doi.org/10.1016/j.eap.2024.09.004.

12 Méjean, Aurélie, Peron Collins-Sowah, Céline Guivarch, Franziska Piontek, Bjoern Soergel, and Nicolas Taconet. 2024. "Climate Change Impacts Increase Economic Inequality: Evidence From a Systematic Literature Review." Environmental Research Letters 19 (4): 043003. https://doi.org/10.1088/1748-9326/ad376e.

تشير بعض التقديرات إلى أن التغير المناخي قد يدفع ما بين 68 إلى 135 مليون شخص إضافي إلى هاوية الفقر بحلول عام 2030.[13] ويظهر هذا العبء بوضوح في الدول النامية، حيث تؤدي الضغوط المناخية إلى مزيد من التشوه في أنماط الدخل .[14]

التبعات الاقتصادية للتغير المناخي

يمتد أثر تغير المناخ ليشمل أبعادًا مباشرة وغير مباشرة تُلقي بظلالها على مختلف القطاعات. فالكوارث الطبيعية المتزايدة -مثل الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات- تتسبب في تدمير البنية التحتية، وتعطيل شبكات الإمداد، وإلحاق خسائر مالية فادحة بالاقتصادات.

ويزداد الطابع السلبي لهذه الظاهرة على مسار التنمية المستدامة عند ملاحظة العبء غير المتكافئ الذي تتحمله الفئات السكانية الأشد هشاشة، وخاصة في الدول النامية. إذ تؤدي الهجرة المناخية، وفقدان مصادر الدخل، وتراجع القدرة الإنتاجية للزراعة، إلى عرقلة النمو الاقتصادي، وتعميق مشكلات الفقر واللامساواة.[15]

إن الهشاشة المناخية المستقبلية ومخاطر الأمن المعيشي تتأثر بدرجة كبيرة بالأنماط التنموية السابقة والحالية، إضافة إلى قضايا العدالة والاستدامة. وبالتالي، فإن الآثار المرصودة المذكورة في الأقسام السابقة توفّر مدخلًا أساسيًّا لتعزيز جهود التكيّف المستقبلي والحَدّ من المخاطر.

13 International Monetary Fund. 2021. “Linking Climate and Inequality.” September 2021. https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2021/09/climate-change-and-inequality-guivarch-mejean-taconet.
14 Gilli, Martino, Matteo Calcaterra, Johannes Emmerling, and Francesco Granella. 2024. “Climate Change Impacts on the Within-country Income Distributions.” Journal of Environmental Economics and Management 127 (September): 103012. https://doi.org/10.1016/j.jeem.2024.103012.
15 Sigma Earth, Sustainable Development, Climate Change, Dr. Emily Greenfield, October 2023. https://tinyurl.com/5h868c86

ومنذ تقرير التقييم الخامس (AR5)، دمجت مناهج بحثية جديدة الدروس المستفادة من الماضي في إسقاط وتقييم هشاشة تغيّر المناخ والظروف الاجتماعية-الاقتصادية في المستقبل. وتشكل أدوات السيناريوهات وطرائقها مدخلًا قويًّا للتقييمات المتكاملة لمسارات الانبعاثات، وما يرتبط بها من مستويات الاحترار والسياقات التنموية، بما يُسهم في توجيه تحليل سياسات وخطط التكيّف Berkhout وآخرون، 2014؛ Birkmann 2021.

إن مقاربات السيناريو الكمية والنوعية، التي تُقَيّم الهشاشة والمخاطر المستقبلية، إضافة إلى تحديات سبل المعيشة على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، كل ذلك يُتيح للخبراء والمخططين وصنّاع القرار والمجتمعات المتأثرة أن يُعبروا عن تصوّراتهم لمسارات التنمية المستقبلية، وأن يقوموا ببلورتها بشكل مرئي. ويمكن لهذه المقاربات أن تُكمل سيناريوهات مسارات الانبعاثات.[16]

العولمة الاقتصادية

تمارس العولمة الاقتصادية تأثيرًا شاملًا على اللامساواة الاقتصادية، حيث تشمل عوامل متعددة، مثل التجارة، وتدفقات الاستثمار، وتطورات سوق العمل، والسياسات الحكومية. فمع نمو التجارة الدولية والاستثمارات، يميل العمال ذوو المهارات العالية والقطاعات التكنولوجية المتقدمة إلى جني أكبر قدر من الفوائد. وفي المقابل، قد يواجه العمال ذوو المهارات المنخفضة والصناعات التقليدية التحويلية جمودًا في الأجور، أو حتى فقدانًا للوظائف.

16 IPCC Sixth Assessment Report- Ipcc - https://tinyurl.com/2pu6fmz5

إضافة إلى ذلك، فإن التطورات التكنولوجية المدفوعة بالعولمة تعزز الإنتاجية، لكنها تعود بالفائدة بالدرجة الأولى على العمال في القطاعات عالية المهارة، ما يجعل العمال ذوي المهارات المنخفضة أكثر عرضة لانخفاض الأجور وتقلص فرص العمل.[17]

تلعب إجراءات الحكومات دورًا محوريًّا في تحديد ما إذا كانت هذه الفجوات ستتقلّص أم ستتسع. فالدول التي تمتلك شبكات أمان اجتماعي شاملة وسياسات إعادة توزيع فعّالة، غالبًا ما تنجح في التخفيف من الآثار التي تعزز اللامساواة الناجمة عن العولمة، وبالتالي تدفع نحو تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا.

أمّا الدول التي تعاني من أُطُر تنظيمية ضعيفة، فإنها غالبًا ما تشهد تزايدًا في تركّز الثروة بيد الأثرياء، الأمر الذي يؤدي إلى تعمّق اللامساواة وتقييد الفرص المتاحة للفئات الاقتصادية المحرومة.[18]

17 Pereira, Luís Brites, Maria Eugénia Mata, and Miguel Rocha De Sousa. 2021. Economic Globalization and Governance: Essays in Honor of Jorge Braga de Macedo. Springer eBooks. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-53265-9.
18 Ibid

تمثل العولمة التطور الطبيعي والمنطقي للنظام الرأسمالي، وقد أسهمت التقدمات التكنولوجية في عصرنا الحالي في تعزيز مسارها. وتتميز بحُرّيّة الأسواق وانفتاحها، وخضوع الأسعار لقوى العرض والطلب، إضافة إلى توسع النشاط الاقتصادي في ظل محدودية التدخل الحكومي. وقد ترتب على ذلك العديد من التحديات، أبرزها:

1. المنافسة غير العادلة في الاستهلاك، من خلال أنماط التقليد التي تمارسها الدول النامية تجاه أنماط الاستهلاك الغربية، ما يؤدي إلى زيادة الواردات.
2. الربط بين الأمن الاقتصادي والأمن العسكري للدول المتقدمة.
3. غياب مصالح الدول القومية وعدم القدرة على حمايتها؛ نتيجة سيطرة المصالح الكونية في النظام العالمي.
4. عدم فاعلية السياسات الاقتصادية للدول في مواجهة القيود الدولية المفروضة عليها في ظل العولمة.
5. معاناة الدول النامية من أزمات اقتصادية متعددة، تظهر في تحديات مثل: اللامساواة في الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، والهشاشة المالية.
6. تراجع حصة العمل من الدخل، وجمود الأجور، والتلاشي التدريجي لدول الرفاه في الاقتصادات المتقدمة.

تحولات سوق العمل

كما هو الحال في معظم مجالات الحياة، يشهد سوق العمل تطورات متسارعة، تؤثر بشكل غير مباشر في مسار اللامساواة، إذ إن ارتباط هذا المسار بالتغير التكنولوجي، مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، أدى إلى تسريع التحولات المنحازة للمهارات، بحيث تتم مكافأة العمال ذوي المهارات التقنية المتقدمة، في مقابل تراجع الطلب على أولئك الذين يشغلون وظائف روتينية أو يدوية. وقد أسهم ذلك في نشوء سوق عمل مستقطب، حيث تتوسع الوظائف ذات الدخول المرتفعة والمنخفضة على السواء، فيما تتقلص الوظائف متوسطة المهارة، ما يدفع كثيرًا من العمال إلى الانخراط في وظائف أقل أجرًا.

ومع التطور المستمر للتقنيات الحديثة، يُتوقع أن يستمر اتساع فجوة الأجور، نتيجة ازدياد الطلب على العمالة عالية المهارة، وتراجع القيمة الاقتصادية للعمالة منخفضة المهارة. كما تؤكد أبحاث أُجريت باستخدام النمذجة القائمة على الوكلاء (Agent-based modeling) هذا النمط، إذ تُظهر أن التقدم التكنولوجي يميل باستمرار إلى تفضيل العمال القادرين على التكيف مع المتطلبات الجديدة.[19]

19 Mellacher, Patrick, and Timon Scheuer. 2020. “Wage Inequality, Labor Market Polarization and Skill-Biased Technological Change: An Evolutionary (Agent-Based) Approach.” Computational Economics 58 (2): 233–78. https://doi.org/10.1007/s10614-020-10026-0.

التحديات التي تواجهها الحكومات في الحد من اللامساواة

الفساد السياسي والإداري

يُعَدُّ الفساد السياسي والإداري واحدًا من أبرز المشكلات الحكومية المنتشرة في العديد من دول العالم، حيث يؤدي إلى تراجع اقتصادي، وانتشار الفقر والظلم الاجتماعي، وفقدان الثقة بين المواطنين والحكومة، وهو ما يُفضي بدوره إلى عدم استقرار سياسي واجتماعي. وتتمثل أبرز تحدياته فيما يلي:

- ضعف التشريعات والإجراءات القانونية غير الفعّالة في مكافحة الفساد، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، من أبرزها: الفساد الإداري، وغياب الأدوات اللازمة لتطبيق القوانين، وعدم المساواة في تطبيق القانون بين الأفراد والمسؤولين، إضافة إلى الضغوط السياسية.
- غياب الاندماج والتكامل المجتمعي الناتج عن اللامساواة الاجتماعية وتفاوت توزيع الدخل، وهو ما يُضعف مشاعر الانتماء الوطني، ويؤدي إلى تغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة.
- غياب الشفافية وضعف الحوكمة الرشيدة، الأمر الذي يؤدي إلى فساد الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب غياب وضوح القوانين، وافتقار البيانات العامة الضرورية، وضعف الرقابة على المؤسسات الحكومية.
- ضعف ثقافة النزاهة والقيم، والتي قد تنتشر بين بعض المسؤولين الحكوميين، ما يرسّخ ثقافة اللامبالاة.
- الضغط السياسي المتمثل في تأثير الحكومة والجهات السياسية على سياسات ومعايير المؤسسات الحكومية.[20]

20 Khreisan, Awatif Ali. 2023. "Political Corruption and the Challenges Facing Government Institutions." Al-Mustansiriya Journal of Literature 47 (103).

التحولات السياسية والاجتماعية

تؤثر التحديات السياسية الداخلية في البنية التحتية للدول، وبالتالي في أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي. ومن أبرز هذه التحديات:

1. محاولات الإصلاح السياسي غير الواضحة.
2. فشل الدول في مجالات الأمن وتقديم المساعدات التنموية.
3. السعي نحو الديمقراطية في ظل انتشار النزاعات والخلافات داخل الدول النامية.
4. الإرهاب الناتج عن التدخلات العسكرية والإقليمية والأطر الأيديولوجية لبعض التنظيمات الإسلامية.
5. التطرف بجميع أشكاله، الذي قد يستولي على السلطة السياسية ويتحول إلى أيديولوجيا صاعدة.
6. التحديات السياسية الخارجية في العلاقات المتبادلة بين الدول النامية والعالم.
7. أثر ثورة المعلومات والعولمة.

على مدى العقد الماضي، لم تتمكن معظم الدول العربية من تحسين مواقعها على مؤشر مدركات الفساد (CPI)، حيث تقع سبع دول عربية ضمن أدنى عشر دول من حيث التقييم. وتشير البيانات إلى أن نحو 80% من هذه الدول تعيش في سياقات نزاعية، وتشهد مستويات متفاوتة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويبلغ متوسط النقاط للدول العربية 34 من أصل 100، ما يعكس التحديات الكبيرة والطويلة الأمد أمام تعزيز النزاهة وتحقيق العدالة في المنطقة. وفي هذا الإطار، أشارت كيندا حتر، المستشارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الشفافية الدولية، إلى أنه: "في مختلف أنحاء المنطقة، يعيق الفساد المستشري مسارات التقدم، ويعمّق مظاهر الظلم الاجتماعي والهيكلي. ورغم وجود رغبة في معالجة هذه القضايا، فإن غياب الالتزام المستمر بإجراءات مكافحة الفساد يفاقم حالة انعدام الثقة بين الحكومات والمواطنين، ويغذي عدم الاستقرار السياسي، ويعزز أوجه عدم المساواة، ويؤدي إلى تصاعد النزاعات" .

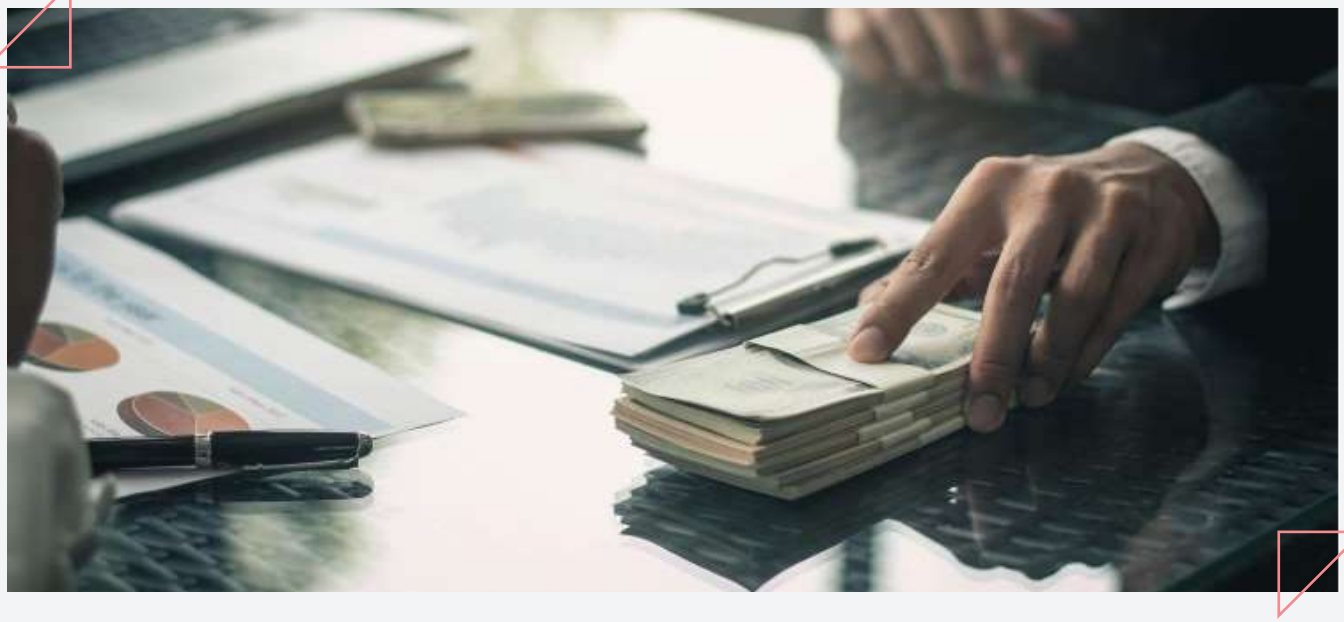

21 Transparency International. 2024. “2023 Corruption Perceptions Index Reveals How Corruption Undermines Progress With Rights & Governance in Middle East & North Africa.” January 30, 2024. https://www.transparency.org/en/press/2023-corruption-perceptions-index-corruption-undermines-progress-rights-governance-middle-east-north-africa. Ibid.

النموذج الإسكندنافي

تتميّز السياسة الإسكندنافية بانتشار الحكومات الائتلافية وضعف النزعة الحزبية الضيقة، إذ نادرًا ما ينجح حزب واحد في تأمين أغلبية مطلقة داخل البرلمان. وتُعرف أسواقها بوجود تنظيم عادل، كما يتميز ناخبوها بمستويات مشاركة مرتفعة، تحققت عبر عقود من الحركات العمالية خلال القرن العشرين. واستفادت الدول الإسكندنافية أيضًا من قربها الجغرافي من الدول الرأسمالية الرائدة مع احتفاظها بالاستقلال السياسي، إضافة إلى استفادتها المبكرة من تدفقات التجارة، ولاحقًا من التصنيع.

في البداية، اعتمدت هذه الدول على تجارة السلع الأولية المربحة، لكنها تحوّلت تدريجيًّا نحو التصنيع، ما أدى إلى توسع ثروتها وتنظيمها الاقتصادي. وكما هو الحال في بقية أوروبا، سعت النخب هناك إلى التوصل إلى تسويات مع العمال بغرض الحفاظ على الرأسمالية. إلّا أن هذه التسويات أسست نموذجًا متميزًا من الرأسمالية، يتميّز بأمرين: إعادة توزيع أوسع للدخل، ووجود تشريعات قوية للضمان الاجتماعي تقودها أحزاب ديمقراطية قوية.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بلغ نظام الرفاه ذروته، عندما امتدت برامج الديمقراطية الاقتصادية لتشمل ملكية وسائل الإنتاج.[22]

22 Osama, Mohammad. 2017. "The Welfare Exception: How Did Scandinavia Stand Out From the Rest of Europe?" Al Jazeera Net, February 16, 2017. https://tinyurl.com/mrc43v5r

ومع ذلك، أثبت النموذج الإسكندنافي هشاشته، إذ بدأ في التراجع عندما انهارت التسوية الاجتماعية الأساسية التي كان يستند إليها. وبحلول أوائل التسعينيات، أعادت هذه الدول تنظيم صفوفها، وتكيّفت مع توافق سياسي جديد يقوم على الخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية، وتقليص بعض الحقوق والمزايا، لتصبح أنظمتها أكثر انسجامًا مع التيار الأوروبي العام الأوسع.[23]

ومع ذلك، يتميّز هذا النموذج بعدد من السمات الرئيسية، أبرزها:

- قيام اقتصاد رفاه اجتماعي يجمع بين الرأسمالية والديمقراطية الاجتماعية.
- اعتماد نظام اقتصادي قائم على الضرائب التصاعدية في تمويله.
- تركيز قوي على الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيّما في مجالات التعليم، ورعاية الأطفال، والخدمات الاجتماعية.[24]

وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع النقابات العمالية بحماية قوية، مدعومةً بشبكة شاملة من الضمانات الاجتماعية.

23 Ibid
24 Belkheili, Sami Aymen. 2020. “Environmental Security and the Sustainability of Welfare: A Case Study of the Scandinavian Countries.” Master’s Thesis, University of Guelma. https://tinyurl.com/muhpb26h

برامج الشمول المالي في الهند

يتألف النظام المالي في الهند من شبكة واسعة من المؤسسات، والأسواق، والأدوات، والخدمات التي تُسهّل تدفق الأموال بين المدخرين والمستثمرين. وتُعَدُّ إحدى أهم مبادرات الحكومة في هذا السياق هي تعزيز الشمول المالي من خلال إدماج جميع فئات المجتمع في النظام المصرفي الرسمي. ولتحقيق ذلك، قدّمت السلطات مجموعة من الآليات الهادفة إلى تشجيع العادات المصرفية، وضمان الشفافية، وتحسين جودة الخدمات عبر استخدام التقنيات الحديثة.

ومع مرور الوقت، تبنّت الحكومة عددًا من السياسات التي تركت أثرًا إيجابيًّا بارزًا، من بينها:

- برامج التحويل المباشر للمنافع، التي اعتمدت على المنصات الإلكترونية
- لإيصال مدفوعات الرعاية الاجتماعية.
- نموذج البنك القائد لتنسيق جهود الشمول المالي.
- تقديم حوافز للبنوك لتبنّي ممارسات شاملة على أساس تجاري.
- توسيع الفروع المصرفية الريفية.
- استخدام شبكات المراسلين التجاريين وخدمات الوكلاء المصرفيين.
- اعتماد نهج مزدوج يجمع بين التوسع في الفروع التقليدية والوصول عبر الوكلاء.
- تبسيط متطلبات فتح الحسابات المصرفية.
- إصدار بطاقات ائتمان عامة الاستخدام .

25 Moatouq, Suhair Mahmoud, and Sahar Saeed. 2024. “International Experiences in Financial Inclusion.” The Scientific Journal of Research and Commercial Studies 38 (2): 301–32. https://doi.org/10.21608/sjrbs.2024.216656.1496.

اللامساواة في العالم العربي

في جزء كبير من العالم العربي يتم تعزيز اللامساواة من خلال فجوة هيكلية بين التعليم وسوق العمل. ففي عام 2022، ظلّت معدلات البطالة بين الشباب هي الأعلى عالميًّا، حيث أشار ما يقرب من تسعة من كل عشرة مشاركين في الدول العربية منخفضة الدخل إلى استمرار هذه المشكلة.[26]

وقد كان هذا الانفصال شديدًا في دول مثل العراق ولبنان والسودان، حيث واجهت الأعداد المتزايدة من الخريجين المتعلمين قدرة محدودة على الاستيعاب داخل سوق العمل. والنتيجة هي نشوء حلقة مفرغة، إذ إن التعليم في هذه الدول -بدلًا من أن يكون سُلَّمًا للفرص- يتحول إلى عامل يُعيد إنتاج الامتياز للأسر الأكثر ثراءً القادرة على تحمّل تكاليف التعليم عالي الجودة.

وفي الوقت نفسه، فإن عجز الحوكمة واستفحال الفساد يُفاقمان من هذه الاختلالات الهيكلية. ووفقًا لـ مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فقد شهدت معظم الدول العربية جمودًا أو تراجعًا خلال العقد الماضي، حيث انخفض المتوسط الإقليمي إلى34 من 100، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله على الإطلاق.[27]

26 United Nations ESCWA. 2024. "What Is Driving Inequality in the Arab Region?" September 2024. https://www.unescwa.org/publications/what-driving-inequality-arab-region.

27 Transparency International. 2024. "2023 Corruption Perceptions Index Reveals How Corruption Undermines Progress With Rights & Governance in Middle East & North Africa." January 30, 2024. https://www.transparency.org/en/press/2023-corruption-perceptions-index-corruption-undermines-progress-rights-governance-middle-east-north-africa.

واحتلت الدول التي مزّقتها الحروب أدنى المراتب في التصنيفات العالمية؛ حيث جاءت سوريا (34)، واليمن (16)، وليبيا (18). أمّا لبنان، الذي ما زال يعاني من تداعيات انفجار مرفأ بيروت عام 2020، فقد تراجع إلى مستوى 24 نقطة، أي أقل بست نقاط مقارنة بما كان عليه قبل عقد من الزمن.

وفي مثل هذه الحالات، لا يقتصر أثر الفساد المتجذّر على تقويض سيادة القانون فحسب، بل يُعمّق أيضًا اللامساواة من خلال تقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، بل وحتى المساعدات الإنسانية.[28]

إمكانية تحقيق المساواة للجميع

إن بلوغ المساواة الشاملة ليس مجرد احتمال، بل هو ضرورة أساسية لضمان حياة كريمة لجميع الأفراد. ويتطلب ذلك تبني سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية ذات طابع عالمي، تأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات المحرومة والمهمشة، وتمنحها أولوية خاصة.

28 Ibid

آليات الحد من عدم المساواة

إن التصدي لعدم المساواة يقتضي إحداث تحول هيكلي عميق، يقوم على تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعزيز الاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، فضلًا عن توفير فرص عمل لائقة، ولاسيّما للشباب والمهاجرين واللاجئين والمجتمعات الهشة.

كما يمثل تمكين النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل داخل الدول ركيزة أساسية لتحقيق العدالة، إذ يُمَكِّن من تقليص الفوارق وضمان تكافؤ الفرص عبر إزالة التشريعات والسياسات والممارسات التمييزية.

وعلى المستوى الدولي، تبرز الحاجة إلى تعزيز حضور الدول النامية في عمليات صنع القرار المتعلقة بالقضايا العالمية، بما يُسهم في صياغة حلول أكثر فعالية ومصداقية، ويعزز مبدأ المساءلة المشتركة.

وفي السياق ذاته، يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة دعم مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والمسؤولة، من خلال سياسات مخططة وإدارة رشيدة، بما يتيح لملايين الأفراد الذين غادروا أوطانهم نتيجة النزاعات أو التمييز أو الفقر أو غياب الفرص، أن ينتقلوا نحو حياة أكثر استقرارًا وكرامة.[29]

29 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/inequality/ - United Nations. Goal 10 – Reduce inequalities.

الخاتمة

نظرًا لتعقيد ظاهرة اللامساواة، وتأثيرها العميق على المجتمعات، فإن معالجتها لا تُعَدُّ مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل تُعتبر أيضًا ضرورة استراتيجية لبناء مستقبل أكثر استدامة وعدالة. إن مواجهة اللامساواة تتطلب ما هو أبعد من سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تستلزم إعادة هيكلة النظم والسياسات بما يضمن تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد والإمكانات على جميع مستويات المجتمع.

وفي العالم العربي، تبدو اللامساواة أكثر وضوحًا في اتساع الفجوات المتعلقة بالدخل والتعليم والخدمات الصحية، سواء بين الدول بعضها وبعض، أو داخل كل دولة على حدة. وتُضاف إلى ذلك الفجوات القائمة على النوع الاجتماعي، حيث لاتزال النساء والفئات المهمشة تواجه عوائق كبيرة أمام فرص العمل والمشاركة السياسية. كما أسهمت النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية في تعقيد هذه التحديات، ما زاد من هشاشة النظم الاقتصادية والاجتماعية، وعَمَّق الفوارق القائمة. وفَهْم هذه الديناميكيات يتطلب النظر بعناية إلى العوامل التاريخية والثقافية والسياسية التي تعيد إنتاج اللامساواة في المنطقة.

هناك آليات مقترحة لتحقيق المساواة الاقتصادية، وهي تتمثل في تكثيف الجهود الدولية وتفعيلها، وذلك مثلًا في التطوير في قطاع الصحة والتعليم وقطاع العمل بتعزيز الاستثمارات، وعلى المستوى الدولي من خلال صنع القرارات المتعلقة بالقضايا العالمية للوصول إلى الحل المشترك بين الدول.

وللمضي قُدُمًا، ينبغي اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين البحث الأكاديمي الرصين، وصنع السياسات القائمة على الأدلة، والمشاركة المجتمعية الفاعلة في تطوير الحلول وتنفيذها. ويُعَدُّ إشراك أصوات الفئات المهمشة في تصميم الإصلاحات أمرًا أساسيًّا لضمان أن تستجيب التدخلات للأسباب الجذرية للامساواة، وتُسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولًا وصلابة.

قائمة المصادر

- Pew Research Center. 2025. “Economic Inequality.” January 9, 2025. https://www.pewresearch.org/topic/economy-work/income-wealth-poverty/economic-inequality /.
- Pew Research Centre - Economic Inequality Seen as Major Challenge Around the World- January 2025- https://www.pewresearch.org/global/2025/01/09/economic-inequality-seen-as-major-challenge-around-the-world /
- “World - WID - World Inequality Database.” World Inequality Database (WID). https://wid.world /
- “World Bank Poverty and Inequality Platform.” World Bank. https://pip.worldbank.org/home .
- Ibid
- “World Bank Poverty and Inequality Platform.” World Bank, “World - WID - World Inequality Data base.” WID
- Peterson, E. Wesley F. 2017. “Is Economic Inequality Really a Problem? A Review of the Arguments.” Social Sciences 6 (4): 147. https://doi.org/10.3390/socsci6040147 .
- Xiao, Anran, Zeshui Xu, Tong Wu, Yong Qin, and Marinko Skare. 2024. “Technological Progress and Economic Dynamics: Unveiling the Long Memory of Total Factor Productivity.” Economic Analysis and Policy 84 (December): 326–43. https://doi.org/10.1016/j.eap.2024.09.004 .
- Méjean, Aurélie, Peron Collins-Sowah, Céline Guivarch, Franziska Piontek, Bjoern Soergel, and Nicolas Taconet. 2024. “Climate Change Impacts Increase Economic Inequality: Evidence from a Systematic Literature Review.” Environmental Research Letters 19 (4): 043003. https://doi.org/10.1088/1748-9326/ad376e .
- International Monetary Fund. 2021. “Linking Climate and Inequality.” September 2021. https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2021/09/climate-change-and-inequality-guivarch-mejean-taconet .
- Gilli, Martino, Matteo Calcaterra, Johannes Emmerling, and Francesco Granella. 2024. “Climate Change Impacts on the Within-country Income Distributions.” Journal of Environmental Economics and Management 127 (September): 103012. https://doi.org/10.1016/j.jeem.2024.103012 .

- Sigma Earth, Sustainable Development, Climate Change, Dr. Emily Greenfield, October 2023. https://tinyurl.com/5h868c86
- IPCC Sixth Assessment Report- Ipcc - https://tinyurl.com/2pu6fmz5
- Pereira, Luís Brites, Maria Eugénia Mata, and Miguel Rocha De Sousa. 2021. Economic Globalization and Governance: Essays in Honor of Jorge Braga de Macedo. Springer eBooks. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-53265-9 .
- Mellacher, Patrick, and Timon Scheuer. 2020. "Wage Inequality, Labor Market Polarization and Skill-Biased Technological Change: An Evolutionary (Agent-Based) Appr oach." Computational Economics 58 (2): 233–78. https://doi.org/10.1007/s10614-020-10026-0 .
- Khreisan, Awatif Ali. 2023. "Political Corruption and the Challenges Facing Government Institutions." Al-Mustansiriya Journal of Literature 47 (103).
- Transparency International. 2024. "2023 Corruption Perceptions Index Reveals How Corruption Undermines Progress With Rights & Governance in Middle East & North Africa." January 30, 2024. https://www.transparency.org/en/press/2023-corruption-perceptions-index-corruption-undermines-progress-rights-governance-middle-east-north-africa .
- Osama, Mohammad. 2017. "The Welfare Exception: How Did Scandinavia Stand Out from the Rest of Europe?" Al Jazeera Net, February 16, 2017. https://tinyurl.com/mrc43v5r
- Belkheili, Sami Aymen. 2020. "Environmental Security and the Sustainability of Welfare: A Case Study of the Scandinavian Countries." Master's Thesis, University of Guelma. https://tinyurl.com/muhpb26h
- Moatouq, Suhair Mahmoud, and Sahar Saeed. 2024. "International Experiences in Financial Inclusion." The Scientific Journal of Research and Commercial Studies 38 (2): 301–32. https://doi.org/10.21608/sjrbs.2024.216656.1496 .
- United Nations ESCWA. 2024. "What Is Driving Inequality in the Arab Region?" September 2024. https://www.unescwa.org/publications/what-driving-inequality-arab-region .
- Transparency International. 2024. "2023 Corruption Perceptions Index Reveals How Corruption Undermines Progress With Rights & Governance in Middle East & North Africa." January 30, 2024. https://www.transparency.org/en/press/2023-corruption-perceptions-index-corruption-undermines-progress-rights-governance-middle-east-north-africa .
- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/inequality/ - United Nations. Goal 10 – Reduce inequalities.

ترينـدز للبحوث والاسـتشـارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY